حلقة نقاشية

ايران وامن الخليج العربي.. المتطلبات والمعوقات

م.د. حمد جاسم محمد

باحث في قسم ادارة الازمات

مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

الاثنين ٢٠٢٠/١١/٢٣ الساعة ١١ صباحا

مفهوم الامن

سعت المجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، وهذا ما مثل مبررا أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية أكبر العائلة والقبيلة والقرية ثم تأسيس الدول الحديثة ارتبط مفهوم الامن بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسة في سياق النظام الدولي ، حيث اعتبر الامن احد اسباب نشأة الدولة ، وان هذه السلطة المركزية (الدولة) قد انشئت لحماية الشعب ضد اي خطر داخلي او خارجي، وهذا التصور قائما في عرف اغلب الدول لكونه مصدر شرعية السلطة وسببا للولاء العام لها.

وقد تغير تعريف الأمن مع التطورات الحاصلة في العالم، والامن يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة اراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ببعديه الداخلي والخارجي ، اي تامين كيان الدولة والمجتمع من الاخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.

وقد ظهرت عدة انواع للأمن وهي:

الأَمْن العَسكري: وهو قدرَة الدولة على حماية مواطنيها وأبنائها وأموالهم وممتلكاتهم من أي تهديداتٍ خارجيّة قد تمس بها وتسبّب الضرر.

الأَمْن السِّياسي: وهو استقرار نِظام الدولة والحكومات فيها وتقسيماتها التنظيميّة، وحمايتها من الانهيار أو وجود الثغرات فيها التي قد تكون مصدر تهديد لها.

الأَمْن الاقتصاديّ: وهو قدرة الدولة على المحافظة على رفاهيّة الأفراد ومستواهم المعيشيّ من خلال توفير الموارد الرئيسيّة لهم، التقدم الصناعي والتطور التكنولوجي.

الأَمْن الاجتماعيّ: وهو قدرة الدولة على المحافظة على تراثها ولغتها وثقافتها، أو يمكن تعريفه على أنه مقدرة الدولة على حماية مجتمعها من الفساد والجرائم الاجتماعيّة التي تضر باستقرار المجتمع، وحمايتهم من الأخطار الخارجيّة التي قد تسبّب لهم الضرر.

الأَمْن البيئي: وهو عبارة عن حماية الموارد البيئيّة من التلوّث والاستنزاف، واستخدامها بطرقٍ سليمةٍ مما يخدم الدولة ومجتمعها.

تاريخ الامن في الخليج العربي

شكلت منطقة الخليج العربي في العصر الحديث أهمية تتعدى حدودها الإقليمية، واصبح التنافس والصراع هو السمة الغالبة فيها، وقد بدا الاهتمام بأمن الخليج العربي بشكل كبير مع وصول الاوربيين الى سواحله بعد ان كان عبارة عن بحيرة ايرانية عثمانية تتنافس الدولتين في السيطرة على سواحله، فقد وصل البرتغاليين والهولنديون والفرنسيين والبريطانيون واخيرا الولايات المتحدة، ولكن الدول الثلاث الاولى لم تستطيع البقاء والاستمرار طويلا، فقد رحلت مبكرا منه، مما ساعد، بريطانيا على الاندفاع بقوة للمنطقة وفي إقصاء الدول الأوروبية المنافسة وهيمنت على الخليج العربي الذي أصبح بالنسبة لها حلقة ،وصل بينها وبين مستعمراتها في الهند. واستثمار موارد الطاقة، فهي تملك قوة عسكرية بحرية كبيرة واسلحة متطورة كذلك تمكنت من اخضاع القوة المهيمنة على الخليج في تلك الفترة وهي ايران من خلال الاندفاع جنوبها والسيطرة على مناطق النفط فيها، وقد انفردت بريطانيا بدون منافس في الخليج فهي لا ترغب باي منافسة حتى من اقرب الاوربيين فالبريطانيين يعرفون بعزلتهم دائما. وكان من أبرز نتائج تطور الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، استعار المنافسة بين الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة مما أدى إلى عدم الاستقرار في المنطقة وزيادة التوتر الأمني فيه.

ان موقف ايران في تلك الحقبة كان متوافقا مع التواجد البريطاني في الخليج بسبب ضعف الدولة الايرانية التي لا تستطيع مقاومة بريطانيا والتي اندفعت ايضا في جنوب ايران وسيطرت على حقول النفط المهمة لشركاتها، ومواجهة النفوذ الروسي في شمال ايران، وصبحت ايران مقسمة بين نفوذين بريطاني في الجنوب وروسي في الشمال استمر هذا الوضع حتى الحرب العالمية الثانية.

وكانت نظرة بريطانيا لامن الخليج العربي هو تحقيق السلام البريطاني، أي ضمان السيطرة الكاملة لبريطانيا العظمى على مقدرات منطقة الخليج كلها لاكتشاف النفط فيه، وبلغ النفوذ البريطاني غايته في العقد الأخير من القرن التاسع عشر عندما أبرمت بريطانيا اتفاقات مع مشايخ الخليج لتأكيد وصايتها على شؤون المنطقة عرفت بالاتفاقات المانعة والابدية أي التي تمنع غير بريطانيا من أن يتدخل في أي شأن خليجي دون إذن بريطانيا، وعند جلاء القوات البريطانية عن الخليج في عام ١٩٧٠ أصبح لأمن الخليج معنى آخر، فقد أصبح يعني المحافظة على استقرار النظم السياسية في الخليج العربي ، وضمان تدفق البترول ومنع أنشطة المد اليساري في هذه الدول.

بعد انسحاب بريطانيا تسلمت الولايات المتحدة زمام الامور في الخليج، عبر عدد من المبادئ والاستراتيجيات التي ارتبطت بأسماء الكثير من الرؤساء الأمريكيين، مثل: "مبدأ نيكسون« القائم على سياسة التدخل غير المباشر في الخليج من خلال الاعتماد على قوى إقليمية (إيران- السعودية) أو ما أطلق عليه سياسة "العمودين"، ثم (مبدأ كارتر) واستخدام القوة العسكرية لحماية نفط الخليج، ومبدأ الصراع الاستراتيجي في عهد الرئيس" ريغان"، ومبدأ الاحتواء المزدوج في ظل إدارة كلينتون، ومبدأ " بوش " الحرب الاستباقية.، وذلك بدعم قدراتهما العسكرية والتسليحية، بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي يعتمد على سياسة التدخل المباشر، من خلال تشكيل قوات للتدخل السريع، والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في الدول العربية الخليجية بوجود الاسطول الخامس في البحرين وقواعد جوية (العديد والسيلية) في قطر وفي الكويت، وإعلان الإدارة الأمريكية أنها لن تسمح لدولة بعينها أن تسيطر على الخليج، وسوف تستخدم الأساليب اللازمة كلها- بما فيها القوة العسكرية- إذا ما تعرضت مصالحها لأي تهديد .

اما إيران فقد اختلف دورها في امن الخليج تبعا لنظامها السياسي، فقد كانت ايران الملكية (الشاهنشاهية)، في نظر الاطراف الخارجية والخليجية هي التي تدافع عن امن الخليج العربي وسميت (شرطي الخليج)، واستمر هذا الحال حتى اندلاع الثورة الايرانية وتأسيس الجمهورية الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، فقد تغيرت المعادلة، اذ اصبحت ايران بنظرهم مصدر تهديد لأمن الخليج، وشكل ذلك مخاطر كبيرة لأمن الخليج، سواء من حيث انه ممر مائي تجاري أساسي للسوق النفط العالمية ، كذلك تهديد استقراره بالكامل.

ثم بعد ذلك تعرضت المنطقة الى عدم استقرار واسع جدا وتهديد كبير للامن فيها، فقد اندلعت حرب بين العراق وايران ١٩٨٠-١٩٨٨، واصبح الخليج ساحة حرب بينهم، ثم بعد ذلك جاء دخول العراق للكويت عام ١٩٩٠ وما تبعه تواجد كبير للقوات الاجنبية واصبح تهديد المباشر من كل الاطراف، وجاءت الضربة القاصمة للامن والاستقرار في الخليج بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وخروجه من المعادلة الامنية، عندها اصبحت المنطقة ساحة صراع وتنافس بين كل الاطراف المحلية والاقليمية والدولية بدلا من تكون ساحة تعاون لحفظ الامن، لتحدث تغيرات جوهرية على هيكلية النظام الإقليمي الخليجي ونظام تفاعلاته، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية تؤثر في الخليج، لتغير هيكلية القوى من إطار مثلث الصراعات إلى صيغة جديدة عرفت باسم مستطيل التوتر. واصبحت الولايات المتحدة قوة أساسية ومهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي، متجاوزة الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية، التي تعلي من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات. وقد استمر التهديد للأمن وعدم الاستقرار من خلال الصراع التهديد الامريكي المستمر لايران ومحاولات ايران مقاومة التهديد باستهداف مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة، والتي اغلبها في الخليج العربي مما شكل ثغرة امنية مستمرة زادت بشكل كبير بعد استلام ادارة ترامب للحكم وفرض عقوبات شاملة على ايران.

اهمية الخليج العربي

تعتمد اهمية الخليج العربي على ما يملكه من مميزات عديدة استراتيجية واقتصادية وسياسية واجتماعية، جعلت منه قبلة تتوجه لها انظار العالم اجمع،، اذ تلعب جغرافية الخليج دورا مهما فهو يمتد مسافة تقرب من ١٣٠٠ كم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب، ويتراوح اتساعه بين ٤٧ كم - ٨٠ كم في أوسع نقطة فيه عند مضيق هرمز، ويبلغ اعمق نقطه له ١٠٠ م، وذلك بالقرب من جزيرة هرمز، كما يمتد من مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط عرض ٢٦ شمالا، وخط طول ٥٦ شرقًا إلى شط العرب في الشمال الغربي عند خط عرض ٣٠ شمالا، وخط طول ٤٨ شرقًا، وبهذا الموقع فإن الخليج العربي يمتد بين الأطراف الشمالية للمنطقة شبه المدارية الشمالية الجنوبية، أو المنطقة المعتدلة الشمالية شمالا، وبالتالي فقد جعل هذا الوضع المنطقة ذات أهمية حيوية على صعيد حركة الملاحة البحرية .

اولا: الاهمية الاستراتيجية

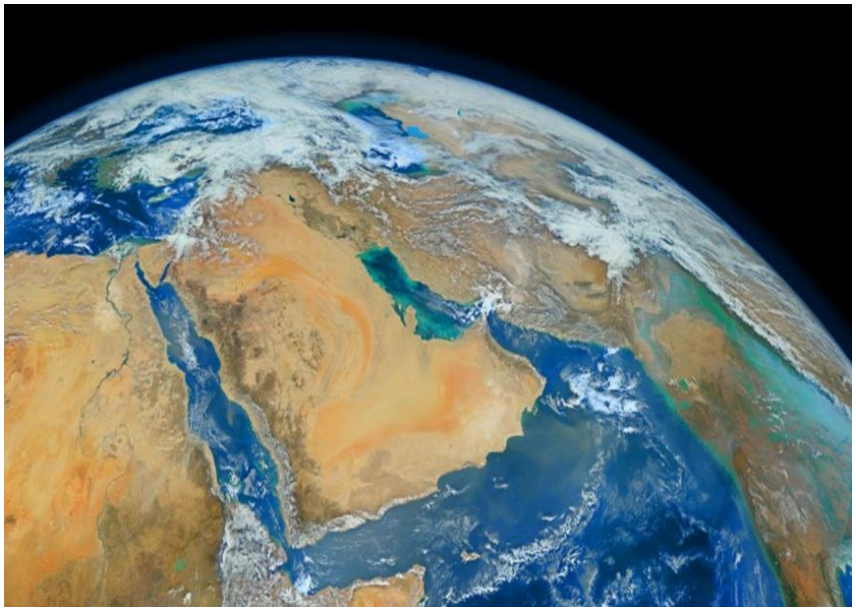

ويرتبط موقع الخليج العربي بأهمية استراتيجية كبيرة باعتباره وحده سياسية واستراتيجية مترابطة مع مناطق أخرى من العلم. اذ يرتبط جيبولتيكيا بالبحر الأحمر الذي يعتبر ممرا مائيا يربطه بغلب دول العالم، كما أن موقعه يعتبر نقطه وثوب وسيطرة على مناطق الصراع الدولي والإقليمي الساخنة في الخليج العربي وأفريقيا واسيا، فمن الخليج العربي الى البحر الأحمر ثم عن طريق قناة السويس إلى البحر المتوسط، اذ تقع موانئ مهمة على شواطئه في الأردن ومصر والسودان والسعودية واليمن والصومال وجيبوتي وهي تسهم في دعم حركة التجارة والملاحة الدولية كذلك موانئ افريقية عديدة وقد تتجه الطرق الى سواحل افريقيا الجنوبية من خلال راس الرجاء الصالح. ثم بعد ذلك طريق الخليج العربي الى بحر العرب والمحيط الهندي الى جنوب آسيا وشرقها، ووفقا لذلك فإن منطقة الخليج تمتد حتى نقطة عرض ثلاثين بخط طول خمسين مما يجعل من المنطقة أقرب نقطة من المحيط الهندي وتوسيعه إلى آخر وسط روسيا الأوروبية وإلى أهم مواقع التجمعات السكانية والصناعات الثقيلة في روسيا الآسيوية، كما أن المسافة التي تفصل الخليج العربي عن جنوب بحر قزوين والتي يتواجد بها النفط في الاتحاد السوفيتي لا يتجاوز تسعمائة ميل.

ثانيا: الاهمية الاقتصادية

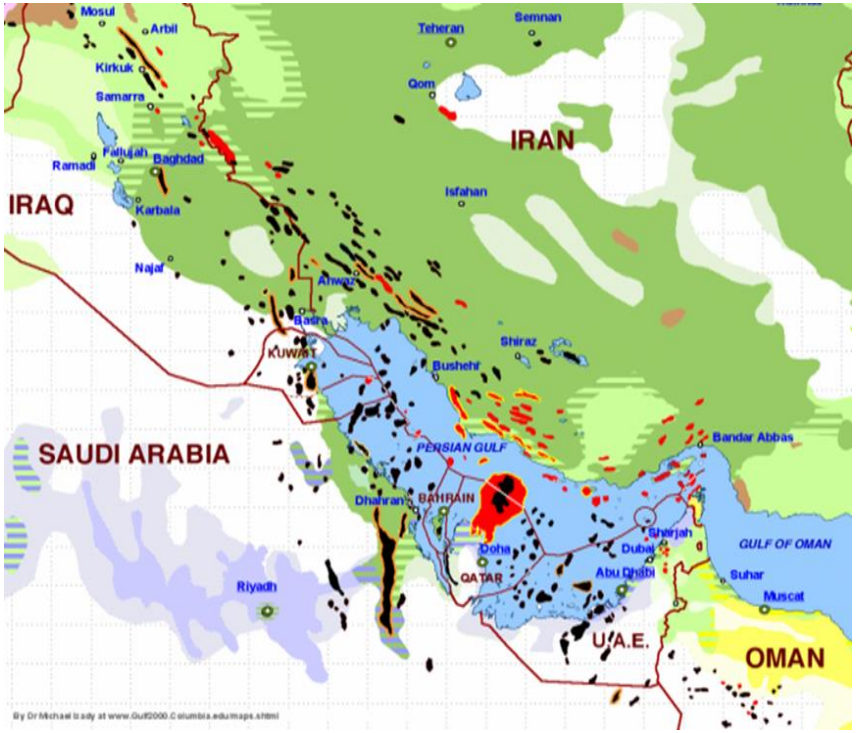

تكمن اهمية الخليج العربي الاقتصادية في موارده الطبيعية من النفط والغاز، احتياطي النفط يقارب (٨٠١.٢٤) مليار برميل ، بنسبة تقدر بـ (٦١.٦٩%) من الاحتياط العالمي المؤكد للنفط، ويضم ما يقرب من (٣٨.٣٣%) من احتياطي الغاز الطبيعي، وهو ما يعطي دوله وهم اعضاء في منظمة الاوبك تأثير في اسعار الطاقة في العالم، خاصة وان البدائل المعلنة كالطاقة الشمسية والنووية لم تنتشر على نطاق واسع.

ان انتاج دول منطقة الخليج العربي من النفط يقدربـ(٢٥.٨٦) مليون برميل يوميا بنسبة (٢٩.٣%) من الانتاج العالمي من النفط الذي يقدر بـ(٧٥) مليون برميل يومياً عام ٢٠١٨، ويتوقع أن ترتفع معدلات الإنتاج النفطي الى (١٠٥) مليون برميل يومياً بعد انتهاء الركود العالمي نتيجة جائحة كورونا، وهذا الافتراض يدل على نمو الطلب العالمي للنفط بمعدل ١.٦% سنويا في المتوسط، مما يعني أن دول الخليج العربي ستكون المصدر الأساسي في تأمين الزيادة المتوقعة على الطلب العالمي للنفط.

ورغم ان نصيب النفط من الطاقة المستهلكة عالمياً سيصل الى نحو ٣٦،٩ % في عام ٢٠٢٥ ، إلا ان النفط والغاز سيكون أكبر مصدر لتأمين الطاقة المستهلكة في العالم .

وعلى ضوء ذلك يزيد على اهميته تتمتع دول الخليج العربي باحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الاكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة اخرى في العالم.

تابع الاهمية الاقتصادية

وتأتي أهمية الخليج العربي الاقتصادية ايضا كممر اساس لطريق الحرير من الصين الى انحاء العالم ، اذ ان المبادرة الصينية لربط المناطق التي يمر بها الطريق وربطها من خلال سكك الحديد هي تشكل حزامًا اقتصاديا يوسع مجالات التبادل الاقتصادي ويربط مجموعات من الدول الصاعدة الصغيرة، ويفتح اسواق جديدة في مختلف دول العالم .

ثالثا: الاهمية السياسية

ان الاهمية السياسية لخليج العربي هي مرتبطة بالأهمية الاستراتيجية الاقتصادية، فالدولة التي تبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي ومحيطه تصبح متحكمة بالسياسة الدولية وبمصير العالم الاقتصادي، اذ ان سعي الولايات المتحدة الدائم والمكلف، والذي قاد الى خوضها حروب واحتلال دول في بعض الاحيان لإدراكها اهمية المنطقة عالميا، حتى ان سعيها لمد نفوذها الى ايران اخر معقل المقاومة للنفوذ الامريكي هو لاستكمال سيطرتها على منطقة الشرق الاوسط، ومن ثم التحكم بالعالم سياسيا واقتصاديا، فهي تملك حاليا مفاتيح الطاقة العالمية اي اكثر من ٦٠% من طاقة العالم، وان سعي البعض مثل الصين وروسيا وحتى سعي ايران لمد نفوذها هو من اجل الحصول على موقع مهم في السياسة الدولية. وان دعم ايران هو من اجل منع الولايات المتحدة من التحكم بالطاقة ونقلها في العالم.

رابعا: الاهمية الاجتماعية والثقافية

اصبح العالم قرية صغيرة لوسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات دور فعال فيها، لهذا اصبح كسب العامل الثقافي والاجتماعي حاليا دور مهم في ترسيخ ثقافات معينة لتكون قاعدة لانطلاق هدف اعلى وهو النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري، ان اغلب دول منطقة الخليج العربي ترتبط بروابط تاريخية قومية ودينية ومذهبية لهذا فان مد اواصر وجسور بينها سيكون عامل قوة لها وعامل ضد التدخل الاجنبي، لهذا فان سعي الولايات المتحدة حاليا هو سحب البوصلة الخليجية صوب ثقافة الغرب بعيدا عن الروابط الموجودة، وما نظرية التطبيع الحالية بين دول الخليج واسرائيل الا طريق جديد نحو ابعاد الشعوب العربية والاسلامية عن بعضها العض وفرض حالة عداء بينها، كما ان محاولة ايران احياء الروابط الثقافية والدينية والمذهبية مع بعض شعوب المنطقة ايضا تتجه نحو بناء روابط مع هذه الشعوب لدعم نفوذ ودور ايران في المنطقة.

رؤية ايران الأمنية في الخليج العربي

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، فأن القيادة الإيرانية تسعى إلى رسم خريطة جديدة للمنطقة في مواجهة الخريطة الأمريكية، مستعينة بما لديها من مرتكزات تاريخية عقائدية وفكرية وسياسية مع ما تيسر من الحركة الاقتصادية، فضلا عن ركائزها اقليمية ومن استقطبته من الدول الصديقة في المنطقة، فعقب انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وضعت إيران رؤيتها وتصورها إزاء الترتيبات الأمنية في الخليج وفقًا للمبادئ الآتية .

- الرؤية التاريخية: تاريخيا كانت ايران إمبراطورية كبيرة لها امتداد اقليمي واسع وصل الى شرق افريقيا واوروبا والى مصر، وفي فترات معينة خضعت المنطقة لسلطتها، لهذا ترى ان لها الحق في حماية امنها ومصالحها في الخليج العربي من خلال التعاون مع دوله بعيدا عن التدخل الغربي وهي ترى ان التنازل عن هذا الدور التاريخي يعني انكفاءها على اقليمها وهو عملية سلب لحقوقها التاريخية في المنطقة ، كذلك ترى ان الخليج العربي هو خط الدفاع الأول للأمن القومي الايراني.
- ترى ايران ان الخليج العربي هو البعد الأهم للسياسة الإيرانية خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية؛ لأنه عكس تماشي المصالح الأيديولوجية والمصالح السياسية جنبا إلى جنب، لهذا فهي دائمة الاهتمام بنفوذها في الخليج العربي وعدم التراجع عنه مهما كانت الكلف عالية. اي مزج الهدف بالوسيلة
- ترى ايران كذلك من ضرورة استثمار نتائج السياسات الامريكية في المنطقة والحصول على المكاسب، بدأت ايران باستخدام هذه الاستراتيجية بصورة واضحة منذ الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ ، حيث ان معظم الخطوات التي قامت بها امريكا في المنطقة بعد هذا التاريخ صب بصورة مباشرة او غير مباشرة في مصلحة ايران ومنها احتلال افغانستان واسقاط حكم طالبان عام ٢٠٠١، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، ودعم الانظمة الدكتاتورية في المنطقة، فرغم قبول ايران الوجود العسكري الامريكي في الخليج كأمر واقع تعاملت معه- الا ان أمريكا قدمت لإيران اكبر مكسب بتخليصها من انظمة تعدها معادية لها من جهة، وفرض نفوذها في هذه الدول من جهة اخرى، ففي كلا من العراق وافغانستان عوامل تلاقي مع ايران دينيا وقوميا واقامة بعض المجموعات المعارضة في ايران، كذلك وجود رؤية عداء لأمريكا واسرائيل في هذه الدول، هذا جعل من الصعب على أي قوة اقليمية او دولية ممارسة دورها في المنطقة دون التنسيق مع ايران.

- ترى ايران ان التواجد الاجنبي في المنطقة لا يمكن ان يوفر الامن والاستقرار لها، او يكون بديلا عن التعاون والتفاهم بينها، كما ان هذا التواجد كان ولا زال السبب الرئيسي لعدم الاستقرار والخلافات بين ايران ودول الخليج الاخرى، لهذا فهي دائمة المطالبة الى اخراج القوات الاجنبية من المنطقة، وهي ترى ان أمن الخليج شأناً إقليمياً يخصّ دول المنطقة فقط، وترفض الاتفاقيات والترتيبات الأمنية التي تعقدها هذه الدول مع دول من خارجه. وان مسالة الامن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه وعلى الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمهيدًا لتحقيق الأمن بأبعاده كافة. وان خروج القوات الاجنبية سيفتح الباب امامها باعتبارها القوة العسكرية الاكبر في المنطقة لقيادة الامن مع دول الخليج الثماني وإعداد الترتيبات التي يجب ان تكون لإيران فيه دور مهم باعتبارها القوة الاقليمية الاكبر.
- يعد التعاون والعلاقات المتبادلة بين دول المنطقة من اهم مقومات الامن والاستقرار فيها، وهو مقدمة لتكامل الادوار بين ايران ودول الخليج العربي، فايران تمتلك ايد عاملة كبيرة صناعة متطورة موارد زراعية وفرة بالمياه، في حين ان دول الخليج تمتلك وفرة مالية يمكن استثمارها في ايران، لهذا ايران قد وسعت علاقاتها مع بعض دول المنطقة مثل سلطنة عمان، كذلك مع قطر خاصة بعد الازمة الخليجية عام ٢٠١٧، اضافة الى وجود علاقات اقتصادية مع الامارات بوجود شركات ايرانية وجالية تقدر بنصف مليون، رغم وجود خلافات بين الدولتين حول الجزر، وقد عقدت اتفاقية للتعاون الحدودي عام ٢٠١٩ بينهما حول الاستقرار والامن ومراقبة الحدود في الخليج العربي. كما تسعى ايران الى تعزيز علاقاتها مع الدول التي ترى انها تتوافق مع سياساتها في المنطقة وهو تعزيز دائم لنفوذ ايران.

طرح المشاريع والمبادرات الامنية، مثل مبادرة حوار الحضارات عام ٢٠٠١، كذلك مشروع امني (٦+٢+١+١) وهو المشروع الأمني الذي يضم دول مجلس التعاون الست وإيران والعراق ومصر وسورية. وهذه طرحت من قبل الرئيس الاسبق (محمد خاتمي)، الهدف منه ضم اغلب دول المنطقة في مواجهة المخاطر الخارجية، وفي نفس الوقت لتكون بوابة التقارب الايراني الامريكي لان وجود علاقات هادئة وسلمية في المنطقة يقلل مخاطر التوتر الايراني الامريكي. واقامة تحالفات مع دول آسيا الوسطى الإسلامية، ورؤية إيران لصياغة ترتيبات جديدة لأمن الخليج بعد عام ٢٠٠٣ تلك المقترحات التي أعلنها "حسن روحاني" عندما كان ممثل مرشد الجمهورية الإسلامية في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، فقد دعا "روحاني" في اقتراح قدمه في اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي في "الدوحة" في نيسان ٢٠٠٦ إلى وضع ترتيبات جديدة في الخليج من أجل تحقيق التعاون والأمن والتنمية في المنطقة، وقد استمرت محاولات ايران في طرح المبادرات والخطط من اجل كسب ود دول المنطقة وتخفيف حدة الضغوط الدولية عليها، لهذا قدمت إيران في ٢٥ ايلول ٢٠١٩ بإنشاء (تحالف الأمل) من أجل السلام في مضيق هرمز، وهي المبادرة التي قال إنها تقوم على التفاهم المتبادل وعدم الاعتداء واحترام سيادة الدول، وتستهدف إنشاء تحالف يضم إيران ودول الخليج، وذلك في مقابل المبادرة الأمريكية لتشكيل تحالف دولي لحماية أمن الخليج.

اخيرا ترى ايران ان الأمن القومي لها يتحقق من خلال إقرار السلام والأمن في المنطقة التي تضم دول إقليم الخليج ودول عربية واسلامية قريبة اخرى.

معوقات ايران لامن الخليج العربي:

- اولا: المعوقات الاقتصادية: كل دولة تبحث عن تحقيق الامن وعن دور ونفوذ لها لابد من توفر مقومات لهذا الدور على راسها المقومات الاقتصادية، هنا لابد من تأكيد حقيقه وهي ان الاقتصاد الايراني رغم كل ما يتمتع به من مقومات وموارد نفطية ضخمة وصناعة متطورة نوعا ما، الا انه يعاني من العقوبات الاقتصادية الامريكية على إيران منذ عام ١٩٧٩، وستمرت العقوبات بطرق عديده منها صدور قانون (داماتو)، الذي فرض عقوبات على صناعة النفط الايرانية، وزادت العقوبات بعد اكتشاف البرنامج النووي عام ٢٠٠٣، اذ تم رفع برنامج ايران النووي الى مجلس الامن وفرض عقوبات دولية عليها (القرار ١٧٣٧ عام ٢٠٠٦، و١٧٤٧ عام ٢٠٠٧، و ١٨٠٤ عام ٢٠٠٨، ١٩٢٩ عام ٢٠١٠) ، هذه الضغوط والعقوبات استمرت من عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠١٥، وبعد مفاوضات تم توقيع الاتفاق النووي حسب قرار مجلس الامن الدولي ٢٢٣١، والذي سمي اتفاق ٥+١، وعلى الرغم من سلسلة الانجازات التي حققتها ايران بعد عقد الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، في المجال الاقتصادي ورفع العقوبات الدولية عنها ٢٠١٦، الا ان ذلك لم يمنع من ظهور بعض المشاكل الاقتصادية والتي كان سببها، استمرار الولايات المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية ، ثم تشديدها بعد تسلم الرئيس (دونالد ترامب) للرئاسة في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧، بإعادة فرض العقوبات الاقتصادية في ٨ ايار ٢٠١٨، ثم المرحلة الثانية في شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٨، وتهديد الدول الاخرى والشركات بوقف التعامل مع ايران في مجال الطاقة، واستيراد النفط الإيراني والبنك المركزي، وعدم تمديد اعطاء استثناءات لاي دولة من هذه العقوبات، بل الضغط على دول جوار ايران ايضا، هذه العقوبات سوف تؤثر ايضا على قدرتها لادامة قوتها ونفوذها في الخليج العربي لما يحتاجه ذلك من امكانيات مادية كبيرة واجهزة عسكرية متطورة. هنا لا بد من التفكير بطريقة ما لمواجهة هذه الضغوط.

- ثانيا: عدم استقرار المنطقة: رغم الموقع المتميز لإيران والذي وفر لها فرصا كبيرة من ناحية المساحة وطول الساحل والموقع وجورها دول ضعيفة، الا انه جعلها أيضا عرضة للخطر في منطقة غير معروفة بالاستقرار، اذ تعد منطقة الشرق الاوسط عامة والخليج العربي خاصة من مناطق حزام الازمات الدولية، فهي شهدت حروب عديدة (حروب داخلية، صراعات حدودية) واحتلال، وطالما ان ايران ترتبط بحدود برية مع سبع دول مجاورة، وارتباطها بحدود بحرية مع ست دولة أخرى في الخليج، اضافة الى سعيها مد نفوذها الى مناطق بعيدة (ازمة قره باغ، الخليج العراق فلسطين سوريا لبنان اليمن والتحرك البحري للوصول الى البحار المفتوحة)، والتعامل مع هذه الاحداث لإبعادها عن حدودها ومواجهة التهديدات الامريكية عليها، اضافة الى ظهور حركات شعبية في دول تعدها ايران ضمن نفوذها الاقليمي، تنادي بالابتعاد عن ايران ومنع تدخلها، هذه الأزمات وطموح ايران في التدخل فيها يحتاج الى امكانيات توازيها، ومع ان ايران محدودة الامكانيات لهذا فان تدخلها سوف يشتت الجهد الايراني في مناطق عديدة للسيطرة او ضمان النفوذ فيها في الوقت الذي تندفع فيه الولايات المتحدة واسرائيل بالقرب منها في الخليج العربي، خاصة وان ايران تعمل بمفردها في مواجهة هذه الاحداث، وهو ما يؤثر على امن ايران ونفوذها في الخليج. ان امن الدولة لا يقرره الوضع الداخلي للدولة وانما بدرجة استقرار جوارها الاقليمي.

- ثالثا: استمرار الخلافات وعدم الثقة، اهم شيء في تحقيق الامن الاقليمي بين الدولة هو درجة التوافق والثقة بينها، هنا أن دعوة إيران لدول الخليج بإنشاء منظومة أمنية مشتركة في المنطقة أصبحت حديث إيران الدائم في المناسبات الإعلامية وحتى في بعض اللقاءات التي تضم مسؤولين إيرانيين بنظرائهم الخليجيين، ورغم المحاولات الإيرانية المتكررة لبعث الثقة في نفوس الخليجيين إلا أن الثقة لا تزال ضعيفة نسبيًا لدى الخليجيين بالنسبة لإيران، وفدان الثقة بين ايران وجورها لم ياتي من فراغ بل هناك عدة اسباب تغذيه، منها التهديد الامريكي المستمر لايران وهو ما يجعل ايران ترد عليه في دول الخليج احيانا، كذلك الدعاية الاعلامية الطائفية واتهام ايران بالتدخل في شؤون دول الخليج، كذلك بعض التصرفات من جانب ايران تجاه احداث في دول عربية كما في اليمن وسوريا والعراق ولبنان والتي تراه دول الخليج تتدخل منها في شؤون خاصة بالعرب. في هذا المجمل فان تحقيق الامن والاستقرار قد يعد صعب المنال.

حتى ان الأنظمة السياسية الجديدة بعد ثورات الربيع العربي قد فاجأت إيران إلى حد كبير في سياستها نحوها، فإن الإسلاميين في موقفهم شكّلوا فيما يبدو مفاجأة أخرى؛ فالإسلاميون الذين كانت إيران ترى فيهم امتدادًا فكريًا للثورة الإسلامية وكانت علاقاتها مع أولئك الإسلاميين سببًا للخلاف مع كثير من حكومات المنطقة، لا يبدو أنهم على وئام مع سياسة إيران في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢. وهنا يبدو حاضرا عدم الرضا عن الموقف الإيراني من الثورة السورية والدعم المتواصل للنظام السوري، كما يظهر التفسير الخليجي حول طائفية إيران كمحفز لسياستها الخارجية نحو كل من البحرين وسوريا، هذا جعل اي حديث ايراني عن تقارب بينها ودول الخليج او اقامة منظومة امنية عسكرية لحماية الخليج، او الدعوة لإخراج القوات الاجنبية لا تلاقي اذانا صاغية من دول المنطقة، وهو ما يعد عائق امام ايران وامنها في الخليج .

- رابعا: التواجد العسكري الأمريكي على حدود إيران : مع فارق القوة العسكرية الكبير بين ايران والولايات المتحدة، فان الانتشار العسكري الامريكي الواسع على مستوى العالم وعلى حدود ايران من كل الجهات، كما ان وجود القوات الامريكية كان لحماية دول الخليج ونفطها فقط، لكان الامر مفهوم، الا ان تواجد هذه القوات اصبح يشكل اكبر معضلة لإيران، يتمثل في التهديد المباشر لأمنها من خلال عمليات استفزازية، وجود اجهزة تنصت متقدمة باستطاعتها كشف كل تحركات ايران داخليا وخارجيا، كذلك دعم المجموعات المسلحة داخل ايران لزعزعة الامن فيها، اضافة الى بالضغط الأمريكي على الدول المجاورة لإيران وأهمها دول الخليج العربية لمنعها من قيام تعاون بينهما وبين إيران خاصة في قضايا المنطقة واستبعاد إيران من أية ترتيبات أمنية إقليمية مما يدفعها للشعور بالعزلة الدولية ، وتشجيع الدور الإقليمي للقوى المنافسة وأهمها تركيا والسعودية بمعنى تشجيع الدور الإقليمي لهذه الدول على حساب إيران ، والسعي لاستثمار الدور الإقليمي لدول الخليج وتوظيفه بما يخدم المصالح الأمريكية. هذا التواجد الامريكي سوف يكون ضاغط على صانع القرار الايراني بشكل كبير مما يجعله يعيد تنظيم اولوياته الامنية وتقديم امن الداخل الايراني على امن مناطق اخرى وتعدها ثانوية، وبالنتيجة يهدد امن ايران بالخليج العربي .
- خامسا: التطبيع مع اسرائيل: يعد التطبيع بوضعه الحالي اختراق كبير لأمن الخليج العربي عامة وايران خاصة، وهو يعد ضربة موجه لأمن الخليج واستقراره، ان اهداف اسرائيل من التطبيع ليس العلاقات والسلام مع دول المنطقة كما يشاع، لاسيما وان دول مثل البحرين والامارات ليس لها اي تأثير على امن ووجود اسرائيل، ولكن تسعى اسرائيل الى عدة امور منها الحصول على قبول اقليمي اوسع لها، ومن ثم توسيع تجارها مع دول غنية مثل دول الخليج العربية، والهدف الاهم هو الوصول الى منابع الطاقة العالمية والحصول على فوائد منها من خلال مد انابيب الطاقة عبرها الى البحر المتوسط وهو هدف لضرب مصر من خلال تعطيل قنات السويس وضرب ايران من خلال انهاء فرضية اغلاق مضيق هرمز استثمار الجالية الايرانية في الخليج، والهدف الاهم هو للحصول على موطئ قدم لها على حدود ايران الاقليمية من اجل اقامة قواعد تجسس متطورة واختراق الامن الايراني، لارباك وجودها على حدود اسرائيل في سوريا ولبنان او اضعافة على الاقل، والضغط على ايران لتحجيم دورها الاقليمي لانها سوف تكون مضطرة الى تركيز اهتمامها على مواجهة اسرائيل في الخليج قرب حدودها، فوجود قواعد عسكرية اسرائيلية ونصب اماكن تجسس قريبة عليها سيكون عامل خطر على امنها الداخلي وقد يصل الامر الى تدمير البرنامج النووي. ان تواجد اسرائيل سيكون عامل عدم استقرار لامن الخليج العربي على المدى البعيد، بل قد يكون عامل لاشتعال الحروب والثورات الداخلية.

- سابعا: سباق التسلح: على الرغم من ان ايران تعد قوة عسكرية كبيرة في العدة والعدد في المنطقة، الا ان تزايد حركة التسلح الأمريكية لدول المنطقة خطراً على أمن الخليج العربي، فقد بلغ الإنفاق الخليجي أربعة إضعاف الإنفاق الإيراني ، امتلاك ايران برنامج صاروخي متطور، واقتناء منظومات دفاع جوية متطورة وتهديدها المستمر بإغلاق الملاحة في الخليج العربي ، دفع دول الخليج العربي الى عقد صفقات تسلح ضخمة مع الولايات المتحدة ودول اوربية لمواجهة القوة الايرانية، فهذه الدول تمتلك موارد مالية تفوق قدرة إيران للوصول الى مستويات الإنفاق السكرية، خاصة وهي تتعرض لعقوبات اقتصادية وعسكرية دولية، وفقا لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بلغت الميزانية العسكرية الإيرانية خلال عام ٢٠١٩ حوالي (١٣) مليار دولار، بينما بلغ انفاق كلا من السعودية والامارات على التسلح لنفس العام حوالي (١٠٠ مليار) دولار، اضافة الى سعي دول الخليج العربية لبناء محطات ومفاعل نووية وان كانت للأغراض السلمية الا انها تحمل مخاطر على امن المنطقة. وهذا ما يدخل المنطقة في سباق تسلح مما قد ينهك الاقتصاد الإيراني الذي يعاني من الضعف بسبب العقوبات الدولية ، وحتى بعد رفع العقوبات التسليحية الاممية عن ايران في ٢٨ تشرين الاول ٢٠٢٠، الا ان ذلك يتوقف ايضا على دول وشركات السلاح ومدى رغبتها بالتعامل مع ايران، ومدى استعدادها لمواجهة العقوبات الامريكية عليها ان هي تعاونت مع طهران.
- ثامنا: تغيير مسارات خطوط نقل الطاقة: ان تهديد ايران مسارات نقل الطاقة في الخليج العربي ومضيق هرمز في حالة تهديد امنها في الخليج العربي هي ميزة ايران في حماية امنها في الخليج العربي، وفي حالة تغيير هذه المسارات فان ايران سوف تفقد هذه الميزة، ان طرح بدائل لنقل الطاقة بعيدا عن مضيق هرمز سوف يجعل من تهديد ايران بإغلاق مضيق هرمز غير مجدية، ومن هذه الطرق:

- خط نقل الطاقة عن طريق أنابيب "بترولاين" عبر البحر الاحمر بسعة (٥ مليون) برميل يوميا، وهناك خطط لزيادته لـ(٦.٥)مليون برميل بحلول العام ٢٠٣٠، بعد تشغيل أنبوب المعيجز، ويمتد من الخليج إلى مدينة ينبع على البحر الأحمر، ويوفر إمدادات إلى أوروبا والولايات المتحدة. فيما يمتد أنبوب المعيجز (المشهور بالمُعْجِز) نحو ١٢٠٠ كلم لنقل النفط الخام من "ابقيق" على الساحل الشرقي إلى رصيف المعيجز حوالي ١٠ كلم جنوب ميناء ينبع على البحر الأحمر (الساحل الغربي). وهناك خط أنابيب العراق-تركيا ويمكن الاعتماد عليه في نقل النفط الخليجي، ويربط بين شمال العراق وتركيا وصولاً إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، والذي ينقل نفط العراق والكويت ايضا.
- وهناك خطط مدّ خط أنابيب ضخم يربط الخليج الى الساحل العماني من بحر العرب، أو عبر الإمارات إلى ساحل إمارة الفجيرة على خليج عمان، مع تطوير الخطوط الموجودة، ومنها خط الخليج الكويت/الفجيرة، ويبلغ طوله نحو ١٤٨٠ كم، وهو ليس امتداداً كبيراً مقارنة بغيره دولياً. وهناك خط أنابيب حبشان الفجيرة، ويربط بين إمارتي أبو ظبي وميناء الفجيرة، بامتداد ٣٧٠ كيلومتراً، وستكون له القدرة على ضخ ما بين ١.٥ إلى ١.٨ مليون برميل من النفط يومياً، وهو ما يعني إمكانية نقل ٧٠% من إنتاج الإمارات عن طريق هذا الخط. كذلك هناك خطط لنقل النفط عن طريق اليمن الى بحر العرب.

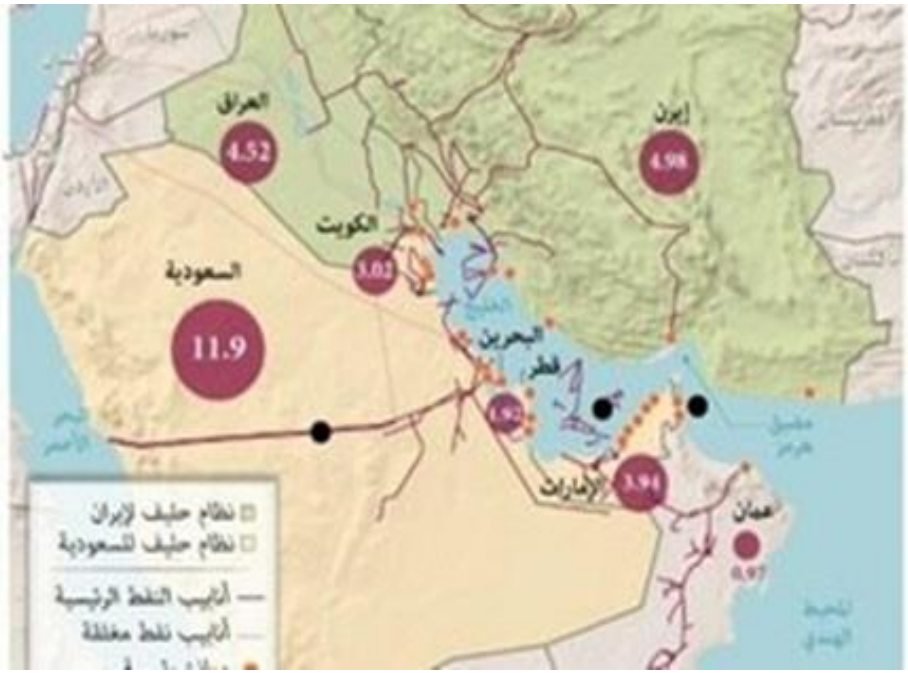

- خط نقل الطاقة عن طريق البحر المتوسط: بعد اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني: انم اسباب التطبيع الاساسية هي اقتصادية من خلال احياء خط نقل النفط عبر موانئ حيفا الفلسطينية وهي تعد اقصر الطرق كذلك طرق امنة لانها بعيدة عن مناطق الصراع لمرورها في اراضي السعودي ثم تعبر خليج العقبة الى فلسطين المحتلة، خطوط نقل الطاقة هذه تضعف خيارات وفرص ايران في فرض ارادتها في على ممرات نقل الطاقة في الخليج العربي وتجعل من هذا الخيار عامل ضعف لايران لانها سوف تبقى الوحيدة التي تحتاج لمضيق هرمز

- تاسعا: التطرف والارهاب: انتشر الارهاب في اغلب دول منطقة الشرق الاوسط ومنها ايران فقد نفذ عمليات انتحارية وتفجيرات شملت مناطق ايرانية عديدة ومنها العاصمة طهران، بعضها مرتبط بمنظمات ارهابية مثل القاعدة وداعش، وبعضها بفصائل مسلحة في بعض مناطق الاقليات، وان اي عمليات مسلحة داخل ايران يكون لها تاثير على قوة ايران وامنها في الخليج العربي، وهو ما يعطي بعض الدول المنافسة لايران داخل الاقليم وخارجه قوة ضد ايران، ويدفعها الى تقديم دعم لهذه المجموعات من اجل اضعاف ايران والهائها داخليا وابعاد نفوذها عن الخليج العربي.
- عاشرا: الحرب الالكترونية: اصبح الامن الالكتروني من اعمدة الامن المهمة في دول العالم، وهو ما يوازي حتى الامن العسكري، وذلك نتيجة انتشار اجهزة الالكترونية ووسائل الاتصال الحديث والانترنيت والتي اصبحت لا غنى عنها، وتشكل هذه الحرب عمليات تخريب وتعطيل اجهزة ومعدات المنشاة المدنية والعسكرية المرتبطة بالأنترنيت ومن ثم توقفها وتدميرها، ونتيجة لتقدم الغرب عامة وامريكا واسرائيل خاصة في وسائل الاتصالات الحديثة والانترنيت فان هذه الدول بدأت باستخدام الحرب الالكترونية ضد منشاة ايران النووية والعسكرية بغية تعطيلها، وقد أقرت السلطات الإيرانية في مواقع عسكرية مثل (بارشين) ومحطات نووية مثل نطنز، وانفجار مصنع الأكسجين جنوب طهران واتهمت امريكا واسرائيل ورائها، وعلى الرغم من اتهام ايران بالقيام بهجمات الالكترونية طالت منشاة ومراكز اسرائيلية وامريكية كما حصل بهجوم على مراكز مالية امريكية ومراكز مدنية اسرائيلية، الا ان فارق التطور يجعل ايران في موقع المدافع في بعض الاحيان، خاصة وان هذه الهجمات معرضة للزيادة بعد التطبيع الخليجي مع كيان الاحتلال ووصوله الى الخليج العربي على حدود ايران.

الخاتمة

إن ايران بوجه خاص ادركت ان المشروعات التي يتم طرحها في المنطقة من قبل الولايات المتحدة الامريكية لا تخدم في النهاية سوى مصالحها، وأن المظلة الأمنية الأمريكية رغم ما قد تحققه لدول الخليج العربية من ميزات - على المدى القصير- ، إلا أن مخاطرها سوف تتضاعف عل المدى الطويل، ولهذا فإن ايران اتجهت إلى تحسين قدراتها الذاتية ، خاصة مع تزايد التهديدات ضدها من طرف الولايات المتحدة واسرائيل بالتحالف مع بعض دول جوارها .

الاستنتاجات.

- سيظل الخليج العربي منطقة مهمة استراتيجيا واقتصاديا في أي استراتيجية اقليمية او عالمية ، وهنا سوف تحاول كل قوة رسم سياسة استراتيجية وأمنية لمصلحتها ومؤثرة في الاطراف الاخرى.
- ان تزداد الاهمية الاقتصادية للخليج ستدفع بالتالي الحاجة الى دعم الاستقرار والتوازن فيه نظرا لحاجة الكثير من الدول الصاعد اقتصاديا - كالصين وجنوب شرق اسيا والهند وغيرها- المتزايد للطاقة من الخليج ، ولضمان استمرار تدفق النفط من الخليج سوف تؤكد هذه الدول على السياسي والامني فيه.
- تزايد المصالح الايرانية وتشابكها مع المصالح الاطراف العربية في الخليج ، سيقود الى التعاون بين دوله لمواجهة التهديدات المحدقة بالمنطقة .